المحاضرة الثالثة: أنواع المخاطر المصرفية وطرق إدارتها

يمكن تصنيف المخاطر المصرفية إلى مخاطر مالية وأخرى غير مالية، كالتالي:

أولا: المخاطر المالية:

وتضم كل من :

- المخاطر الائتمانية
- مخاطر السوق
- مخاطر السيولة

1. المخـــاطر الائتمانيـــــة:

أ. **تعريفها:** تعد عمليات منح الائتمان المصرفي هي الوظيفة الرئيسية الثانية والهامة التي تقوم بها البنوك التجارية لتحقيق أهدافها بعد استقبال الودائع وجمع المدخرات، فالائتمان يمثل معظم أصول هذه البنوك ويساهم في النصيب الأكبر من الدخل التشغيلي لها، وعملية منح الائتمان هي عملية تسويقية للأموال المتوفرة للبنوك بما يؤدي إلى تحقيق الربحية والأمان.

ومخاطر الائتمان تعرف بأنها المخاطر الناشئة عن احتمال تعرض البنك لخسائر نتيجة عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في الموعد المحدد، وعليه فان خطر الائتمان هو ذلك المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد أو تأجيل السداد.

ب. أنواع المخاطر الائتمانية:

تعود أسباب الخسائر الائتمانية لأسباب داخلية وأخرى خارجية، ويمكن تقسيم المخاطر الائتمانية كما يلي:

– **المخاطر المتعلقة بالعميل:** تنشأ هذه المخاطر بسبب السمعة الائتمانية للعميل، مدى ملاءته المالية، سمعته الاجتماعية ووضعه المالي، سبب حاجته للائتمان والغرض من هذا الائتمان.

– **المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل:** ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل، فمن المعروف أن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع .

– **المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله:** تتعدد وتتنوع هذه المخاطر في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة، فمثلا مخاطر الائتمان بضمان أوراق مالية يختلف عنه بضمانات عقارية، ومن أمثلة المخاطر التي ترتبط بطبيعة النشاط عمليات تمويل بضمان بضائع، عمليات التمويل بضمان الأوراق المالية، عمليات التمويل بضمان كمبيالات.

- **المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:** ترتبط هذه المخاطر عادة بالمخاطر المرتبطة بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها.

- **المخاطر المتصلة بأخطاء البنك:** ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة البنك من متابعة الائتمان المقدم للعميل والتحقق من قيام العميل بالمتطلبات المتعلقة به، ومن الأخطاء التي تحصل والتي تسبب درجة من المخاطر هي:

- ضعف نظم العمل الداخلية والإجراءات الرقابية.
- قصور أجهزة المتابعة.
- عدم توافر الخبرات المتخصصة والتي تتمتع بالكفاءة التي تمكنها من القيام بعملها على خير وجه.
- عدم سلامة صياغة التوصية والرأي لمنح التسهيلات المقترحة.
- عدم توافر قنوات اتصال جيدة بين الإدارات المختلفة داخل البنك والمتداخلة في صناعة وتنفيذ ومتابعة الائتمان الذي يتم منحه للعميل.

- **المخاطر المتصلة بالغير:** وهي المخاطر التي ترتبط بمدى تأثر العميل طالب الائتمان وكذلك البنك بأية أحداث أو أمور خارجة عن إرادتهم، مثل إفلاس أحد عملاء البنك ذوالمديونية العالية، فشل في الصناعة التي يمارسها العميل، كوارث طبيعية تؤثر على نشاط البنك أو نشاط العميل، عوامل سياسية واقتصادية خارجة عن إرادة كل من البنك والعميل.

ونتيجة لما سبق تتمثل المخاطر الائتمانية في ما يلي:

- **مخاطر السيولة:** عدم قدرة البنوك على التسييل الفوري للأصول بثمن مقبول.
- **مخاطر التسعير:** أي الفرق بين سعر الاقتراض وسعر الإقراض.
- **مخاطر تقلبات أسعار العملات:** تحقيق خسائر نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات نسبة للعملة الأجنبية المرجعية للبنك.
- **مخاطر السوق:** ترتبط بالوضع السوقي والتنافسي لمنتجات العميل.

ج. أساليب إدارة المخاطر الإئتمانية:

يمكن توضيح أساليب السيطرة على مخاطر الإئتمان من خلال مراحل العملية الإئتمانية كما يلي :

- **تقييم المخاطر:** من خلال التقييم الدقيق لقدرة العميل الإئتمانية ودراسة عناصر تحديد المخاطرة بمراعاة المبادئ التالية:

- إجراء دراسة عميقة للمركز المالي للعميل ونتائج أعماله والغرض الممنوح من أجله القرض وطريقة وأسلوب السداد.
- المواءمة بين إجمالي التسهيلات المصرح بها للعميل وبين حجم موارده المالية المستثمرة في النشاط ونوعية ذلك النشاط.
- إستيفاء الإستعلامات اللازمة عن العميل من خلال البنك المركزي والسوق والنشاط الذي يعمل في إطاره.

- **التنويع:** يعني أن تتسم المحفظة الإئتمانية بدرجة كبيرة من التنويع وعدم تركز الإئتمان في قطاعات معينة أو لدى عملاء معينين، ويمكن تطبيق هذا التنويع من خلال وضع حد أقصى للإئتمان لكل نشاط أو عميل، والدخول في أسواق مصرفية جديدة، التنويع الجغرافي، التنويع في تواريخ الاستحقاق، التنويع في النشاط والعملاء.

- **التغطية:** وتأخذ عدة صور أهمها تجنب تحمل أعباء التقلبات في أسعار الفائدة من خلال نقل عبئها على المقترض بتطبيق أسعار فائدة معومة، إلى جانب المواءمة بين مصادر الأموال واستخداماتها من حيث الحجم وآجال الاستحقاق وأسعار الفائدة.

- **التأمين:** ويتمثل في الطلب من العميل أن يقوم بالتأمين لصالح البنك ضد مخاطر عدم السداد لدى شركة تأمين، فإذا لم يسدد العميل في تاريخ الاستحقاق يحق للبنك الحصول على التعويض المناسب من شركة التأمين.

-**الأرصدة التعويضية** : وهي الأرصدة التي يحتفظ بها البنك كودائع أو تأمينات إلى حين إنتهاء السداد.

- **الضمانات:** وهي الضمانات العينية التي يقدمها العميل لتأكيد جديته لسداد الإئتمان ويجب أن يتوفر فيه الشروط التالية : القابلية للتصرف، ثبات القيمة وسهولة تحديدها، القابلية للنقل والتخزين، أن تكون ملكية الأصل للمقترض ولا توجد عليه إلتزامات للآخرين .

- **المتابعة:** أي متابعة التحقق من مدى تنفيذ السياسة التي يضعها البنك للإقراض، إلى جانب الإطمئنان إلى تنفيذ الشروط الموضوعة للتسهيلات المصرح بها ومدى إنتظام عملية السداد وعدم تجاوز الحد الأقصى المسموح به.

- **معالجة الحالات المتعثرة** : نتيجة العملية الإئتمانية التي يقوم بها البنك تظهر بعض الحالات المتعثرة التي تعود بشكل طبيعي إلى وجود قصور في تطبيق بعض أساليب السيطرة على المخاطر، وفي هذه الحالة يتوجب على البنك أن يتخذ الإجراءات اللازمة لتقليل الخسائر المحتملة من خلال:

- السير في الإجراءات الرسمية المنصوص عليها في عقد منح التمويل لتصفية القرض.
- عمل ترتيبات لإسترداد جزء من القرض.
- عمل ترتيبات لإعادة جدولة القرض.
- إعطاء جزء من الأموال للمقترض للتغلب على أزمته الحالية والناتجة عن أسباب خارجة عن إرادته.

2. مخـــاطر الســـوق:

أ. **تعريفها:** تنشـــأ مخـــاطر الســـوق نتيجة التغيـــيرات المفاجئـــة في أحـــوال الســـوق حيـــث تتـــأثر البنـــوك بـــذلك التغـــير، وتعرف على أنها مخاطر الخسائر في المراكز الاستثمارية داخل وخارج قائمة المركز المالي والتي تنشأ عن حركة أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات.

ب. أنواعها:

– **مخـــاطر أســـعار الفائـــدة:** وهـــي المخـــاطر الناتجـــة عـــن تعـــرض البنـــك للخســـائر نتيجـــة تحركـــات معاكســـة في أسعار الفوائد في السوق، والتي قد يكون لها الأثر على عائداته والقيمة الاقتصادية لأصوله، وخطر سعر الفائدة مرتبط بتحويل القروض قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل، فإن البنك يتعرض إلى انخفاض أو تدهور فائدته في حال ارتفاع سعر الفائدة، ومن ثم ينخفض الناتج البنكي الصافي نتيجة التبديل السريع للديون.

– **مخـــاطر تقلبـــات أســـعار الصـــرف:** وهـــي ناتجـــة عـــن التعامـــل بـــالعملات الأجنبيـــة وحـــدوث تذبـــذب في أســـعار العملات، وهي مخاطر تقلب بيع وشراء (تبادل) العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، حيث تتقلب العملات الأجنبية الرئيسية يوميا حسب مناخ السوق الذي يتم فيه التبادل، ومن ثم فإن المصارف التي تتداول بهذه العملات لصالحها أو لصالح عملائها تتعرض لمخاطرة التقلبات المعاكسة في أسعار الصرف على جانبي السوق سواء بشراء العملات الأجنبية أو بيعها، الأمر الذي يقتضي إلماما كاملا ودراسات وافية عن أسباب تقلبات الأسعار.

ج. طرق إدارة مخاطر السوق:

– **أسلوب التحوط:** يهدف هذا الأسلوب إلى تقليل فرص تعرض المصرف لمخاطر السعر مع تحقيق العائد المستهدف، ويتلخص هذا الأسلوب في إيجاد التوازن من خلال تشكيلة ملائمة من الأصول والخصوم التي تتضمنها الميزانية من حيث تواريخ الاستحقاق، وجعل الفرق بينهما أقل تأثرا بتغيرات أسعار الفائدة، ومن أبرز مجالات استخدام هذا الأسلوب هو إدارة مخاطر سعر الفائدة وسعر الصرف.

– **أسلوب التنويع:** يقوم أسلوب التنويع على مبدأ عدم التركيز على نوع محدد من الاستثمارات بالإضافة إلى تنويع المنتجات والأسواق، وأثبتت التجارب أن هذا الأسلوب يسمح بتخفيض المخاطر غير المنتظمة.

– **أسلوب استخدام المشتقات المالية:** ويعني ذلك استخدام المشتقات المالية لاستبدال أحد المخاطر القائمة بأخرى جديدة تكون أقل تكلفة وأكثر مرونة مما يمكن البنوك من تحقيق الأرباح وتجنب الخسائر.

3.مخاطر السيولة:

أ. تعريفها: تتعرض البنوك من حين إلى آخر إلى سحوبات مفاجئة من قبل المودعين، ولابد للبنوك أن تحتاط لمثل هذه السحوبات إما الاحتفاظ باحتياطي في شكل نقد في خزائنها أو ودائع لدى بنوك ومؤسسات أخرى، أو الاحتفاظ بموجودات عالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد.

وكون أن الودائع غالبا ما تكون قصيرة الأجل بينما القروض تكون طويلة الأجل، فالبنوك وهي تقوم بهذا التحويل تتحمل خطرين : مخاطر تذبذبات أسعار الفائدة ومخاطر السيولة، وتتمثل هذه الأخيرة في إمكانية ارتفاع طلبات المودعين لاسترجاع أموالهم المودعة في البنك، والتي هي ضرورية لتمويل القروض بمدة أطول.

وقد تحصل هذه الحالة أيضا، نتيجة فقدان ثقة الزبائن في بنوكهم، الشيء الذي يُحرضهم على سحب ودائعهم منها، ويتعاظم خطر السيولة حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو مسحوبات الودائع ولا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقدية.

ب. أسبابها:

- **أسباب تتعلق بمدى تسييل الأصول المتداولة:** ارتفاع حالات السحب وبالأخص المبالغ الكبيرة مما يدفع البنك لتسييل الأصول بقيمة أقل من قيمتها الدفترية لوفاء البنك بالالتزاماته، مما يؤثر على ربحيته.
- **أسباب تتعلق بالميزانية:** عند ازدياد طلبات سحب المودعين من أرصدتهم يضطر البنك إلى الاقتراض بتكلفة إضافية من البنوك الأخرى أو لإصدار المزيد من الأوراق المالية.
- **أسباب تتعلق باختلاف تواريخ الاستحقاق:** من خلال عدم مناسبة تواريخ استحقاق الودائع قصيرة الأجل لتواريخ تحصيل القروض طويلة الأجل.

وتوجد خطوات يمكن لإدارة البنك إتباعها لتقوية إدارة مخاطر السيولة لديها وهي:

- تحديد حجم السيولة المتوفرة لدى البنك لمعرفة قدرة البنك على توفير النقد وبسرعة.
- تحديد حجم السيولة التي يحتاجها البنك.
- الاحتفاظ بمقادير كافية من الأرصدة النقدية وشبه النقدية.
- تطوير نظام الإنذار المبكر لتمكين الإدارة من التعرف على احتمالات ضغط السيولة.
- إعداد سياسة مواءمة مستقبلية للتدفقات النقدية.
- توزيع استخدامات الأموال بشكل ينسجم مع ودائع الجمهور.

ثانيا: المخاطر غير المالية:

1. المخـــاطر التشـــغيلة:

أ. تعريف المخاطر التشغيلية: في التعريف الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية ضمن إتفاق بازل II الذي عرفها على أنها "مخاطر تحمل خسائر تنتج عن عدم نجاعة أو فشل العمليات الداخلية، والعنصر البشري، والأنظمة والأحداث الخارجية "، يشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه يستثني المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة والمخاطر التنظيمية، ولا يعتبر الإحتفاظ برأسمال لمواجهة الخسائر الناشئة عن المخاطر التشغيلية خيارا في إطار بازل II بل هو جزء جوهري فيه ".

وفي تعريف معهد التمويل الدولي لها فهي " خطر الخسارة الناتجة من الإخفاق أو الفشل في الإجراءات الداخلية والأفراد والأنظمة، أو حتى الأحداث الخارجية التي لم تغطى بموجب احتياطات رأسمالية أخرى مثل مخاطر الفائدة مسبقا "، وتجـــدر الإشـــارة إلى أنـــه يوجـــد فـــرق مهـــم مـــا بـــين مخـــاطر العمليـــات والمخـــاطر التشـــغيلية، حيث أن **مخاطر العمليات** تتعلق بالنشاطات الـــتي تقـــوم بهـــا دائـــرة العمليـــات في البنـــك كـــون دائـــرة العمليـــات مســـؤولة عـــن الإجـــراءات وعمـــل التســـويات وتأكيـــدها، في حـــين أن المخـــاطر التشغيلية مفهومها أشمل وأعم حيث انه ليس فقط دمج الأنشطة الرقابية للدوائر المختلفـــة بـــل أيضـــا إحتماليـــة تعـــرض المؤسســـة لحدوث أية مخاطر أخرى.

ب. أنواع المخاطر التشغيلية: فيمـــا يلـــي أنـــواع المخـــاطر التشـــغيلية وتفســـير لكـــل نـــوع منهـــا حســـب لجنة بازل.

- **تنفيذ وإدارة العمليات:** هي الخسائر الناتجة عن المعالجة الخاطئة للعمليات وحســابات العمــلاء وعمليـــات المصـــرف اليوميـــة، والضـــعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي، والإخفاق في تنفيذ المعـــاملات وإدارة العمليـــات، ومثـــال ذلـــك: الأخطـــاء في إدخـــال البيانـــات، الـــدخول إلى البيانـــات لغـــير المصـــرح لهـــم بـــذلك، خســـائر بســـبب الإهمال أو إتلاف أصول العملاء.

- **العنصر البشري:** الخسائر التي يتسبب بها الموظفون أو تتعلق بالموظفين (بقصد أو بدون قصد)، كما تشمل الأفعال التي يكون الهدف منها الغش أوإساءة استعمال الممتلكات أوالتحايل على القانون واللوائح التنظيمية أوسياسة الشركة من قبل المسؤولين أوالموظفين، وكذلك الخسائر الناشئة عن العلاقة مع العملاء، المساهمين، الجهات الرقابية وأي طرف ثالث، ومن الأمثلة عليها: عمليات الإحتيال الداخلي من قبل الموظفين كالإختلاس المالي، والتعمد في إعداد تقارير خاطئة عن أوضاع البنك، التجارة الداخلية لحسابات الموظفين الخاصة، إساءة إستخدام بيانات العملاء السرية، التواطؤ في السرقة، السطو المسلح، الابتزاز، الرشاوى، والتهرب الضريبي المتعمد، وعمليات التداول دون تخويل وإنجاز حركات غير مصرح بها، والمعالجات الخاطئة، والغرامات والعقوبات بسبب أخطاء الموظفين، ممارسات العمل والأمان الوظيفي.

- **الأنظمة الآلية والإتصالات:** الخسائر الناشئة عن تعطل العمل أو فشل الأنظمة بسبب البنية التحتية، تكنولوجيا المعلومات، أو عدم توفر الأنظمة، وأي عطل أو خلل في الأنظمة، وتشمل: إنهيار أنظمة الكمبيوتر، الأعطال في أنظمة الاتصالات، أخطاء البرمجة، فيروسات الحاسب، الفائدة المفقودة بسبب العطل.

- **الأحداث المتعلقة بالبيئة الخارجية:** الخسائر الناشئة عن أعمال طرف ثالث، بما يشمل الاحتيال الخارجي وأي أضرار تصيب الممتلكات والأصول، وخسائر نتيجة تغيير في القوانين بما يؤثر على قدرة المصرف في مواصلة العمل، وتشمل الإحتيال الخارجي (كالسرقة والسطو المسلح، تزييف العملات والتزوير، القرصنة التي تؤدي إلى تدمير الحواسيب، سرقة البيانات، الإحتيال عبر بطاقات الائتمان، الإحتيال عبر شبكات الكمبيوتر والإرهاب والإبتزاز)، والكوارث الطبيعية (الهزات الأرضية، والحرائق، والفيضانات...إلخ).

2. المخاطر القانونية:

هي المخاطر التي قد يتعرض لها البنك من جراء نقص أو قصور في مستنداته مما يجعلها غير مقبولة قانونيا، وقد يحدث هذا القصور سهوا عند قبول مستندات ضمانات من العملاء والتي يتضح لاحقا أنها غير مقبولة لدى المحام، ويأتي في مقدمة المخاطر القانونية القوانين التي تفرضها البنوك المركزية المتعلقة بنسب السيولة والاحتياطي القانوني ونسب الائتمان المسموح به، كما أن المخاطر القانونية ترتبط بعدم وضوح العقود المالية موضع التنفيذ.

3. المخاطر الإستراتيجية:

هي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأس ماله، نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي.

4. مخاطر السمعة:

تنتج مخاطر السمعة عن الآراء العامة السلبية المؤثرة والتي ينتج عنها خسائر كبيرة للعملاء أو الأموال، حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة البنك أو موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن البنك وأدائه وعلاقاته.